

الحكومة الإلكترونية والديمقراطية الإلكترونية: مجال التقارب في مجتمع المعلومات

E-government and e-democracy: the field of convergence in the information society

محمد أمين مخلفي^{1*}، العربي بن حجار ميلود²

¹ قسم علم المكتبات والتوثيق، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة (الجزائر)
mekhelfi.mohamed@edu.univ-oran1.dz

² قسم علم المكتبات والتوثيق، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة (الجزائر)
larbibenhadjar.miloud@univ-oran1.dz

تاريخ النشر: 2023/06/05

تاريخ القبول: 2023/04/14

تاريخ الاستلام: 2023/02/13

ملخص:

تناقش هذه الورقة تأثير الحكومة الإلكترونية على الديمقراطية من خلال نشر المعلومات والمشاركة الإلكترونية وصنع القرار، وكذلك الفوائد التي تعود على المواطنين والشركات والإدارة العامة والمجتمع. كما تركز أيضاً حول تأثير الحكومة الإلكترونية على الديمقراطية ونستعرض الأدبيات في ثلاثة أجزاء: (أ) تعريف الحكومة الإلكترونية وأهميتها، (ب) سياسة المعلومات و (ج) الديمقراطية الإلكترونية من خلال المعلومات والمشاركة الإلكترونية.

كلمات مفتاحية: حرية الإعلام -قوانين الوصول إلى المعلومات – حوكمة الإنترنت -الحكومة الذكية – حوكمة الفضاء الإلكتروني.

Abstract:

This paper discusses the impact of e-government on democracy through the dissemination of information, electronic participation and decision-making, as well as the benefits for citizens, companies, public administration, and society. It also focuses on the impact of e-government on democracy, and we review the literature in three parts: (a) the definition and importance of e-government, (b) information policy and (c) e-democracy through information and electronic participation.

Keywords: Media freedom - information access laws- Internet governance - smart government – Cyberspace Governance.

* المؤلف المرسل: محمد أمين مخلفي، الإيميل : mekhelfi.mohamed@edu.univ-oran1.dz

1. مقدمة :

أدى ظهور الإنترنت إلى نقاش واسع النطاق حول آثارها المحتملة على العمليات الديمقراطية وأثار مجموعة من التوقعات، بعضها ينطوي على آمال طوباوية -المدينة الفاضلة- على خلفية ازدياد الإحباط السياسي بين المواطنين والانفصال الملحوظ بين المواطنين والسياسيين، وفقدان الثقة في المؤسسات السياسية التي يمكن ملاحظتها في الديمقراطيات الراسخة في العقود الأخيرة، اعتبرت الديمقراطية الإلكترونية (وغالبا ما يتم المبالغة فيها) الدواء الشافي القادر على علاج التعب الديمقراطي وتنشيط أو تحديث العمليات الديمقراطية. تتضمن الخطوط الرئيسية لهذا الأدب توقعات مدفوعة نظريًا حول كيف يمكن لمفهوم الحكومة الإلكترونية والديمقراطية الإلكترونية الجديد تعزيز المبادئ الديمقراطية؟ يُعتقد أن التفاعل عبر الإنترنت سيزيد الشفافية، مما يجعل من الممكن استرجاع وتوفير مزيد من المعلومات.

1.1. مشكلة الدراسة:

مع استمرار الحكومات في جميع أنحاء العالم المتقدم في المرحلة التالية من الإصلاحات الإدارية والتي يتم تنظيمها على نطاق واسع تحت مظلة "الحكومة الإلكترونية"، هناك مجموعة من التطورات المتميزة ولكن المرتبطة بها تحدث في مجال ما يسمى الآن بشكل شائع "الديمقراطية الإلكترونية". ومع ذلك على الرغم من أنه قد يتم تحديد هذه المصطلحات، إلا أن المطالبات المقدمة بشأن هذين التطورين تتباين حاليًا. يركز علماء الإدارة العامة ومحللو السياسة العامة ومتخصصو الإدارة العامة على الحكومة الإلكترونية، بينما يشدد اختصاصيو الاتصالات السياسية وعلماء الحركات الاجتماعية والمنظرين الديمقراطيين أدواتهم التحليلية على الديمقراطية الإلكترونية. السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل الحكومة الإلكترونية والديمقراطية الإلكترونية يتعارضان حقاً؟

2.1 أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية هذه الدراسة من أنها قد تبحث في استخدام تقنيات الشبكات الرقمية لفتح الدولة لمشاركة المواطن. يوفر انتشار شبكات الكمبيوتر في كل مكان إمكانية زيادة المشاركة السياسية وإعادة تشكيل الدولة في شكل شبكة تفاعلية مفتوحة وتفاعلية كبديل لكل من المنظمات التقليدية والتسلسل الهرمي والبيروقراطية وأشكال تقديم الخدمات الأكثر حداثة في السوق على أساس التعاقد الخارجي أنشطة القطاع العام (تسمى عادة الإدارة العامة الجديدة).

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على طبيعة ومجالات الخدمات الحكومية الإلكترونية والتي لا بد أن تتيح للمواطن، كما تحاول الدراسة أيضا التعرف على طبيعة وخصائص الحكومة الإلكترونية والديمقراطية الإلكترونية وما مدى يمكن أن توفره من امكانيات لمواجهة هذا الشكل المستحدث.

4.1 منهج الدراسة:

تتناول الدراسة الحالية موضوعها ضمن إطار البحث النظري الذي يعتمد على مراجعة الإنتاج الفكري المتخصص ويقدم له تحليلاً ينتج عنه قراءات استطلاعية نظرية تحاول أن تحقق أهداف الدراسة ومحاولة الإجابة عن التساؤل الرئيسي، وقد اعتمدنا على أدوات وقواعد البيانات التي تضم الإنتاج الفكري المتخصص.

2. ما الذي يمكن أن نعرفه عن الإنترنت والديمقراطية؟

هناك عدد قليل جداً من المؤشرات التي تركز بشكل حصري على الوسائط الرقمية. قامت الحرية المستخدمة التي أنشأت مؤشر الحرية العالمي المعروف والمستخدم على نطاق واسع، بنشر مؤشر الحرية على الشبكة سنوياً منذ عام 2011. ويشمل هذا المشروع فقط 65 دولة، وبالتالي لا يقدم سوى رؤية جزئية. يقيس المؤشر درجة الحرية الرقمية من خلال دراسة ثلاثة جوانب رئيسية: العقوبات أمام الوصول؛ قيود على المحتوى؛ وانتهاكات حقوق المستخدم. تكمن القيمة المضافة لهذا المؤشر بلا شك في الكشف عن التدابير القانونية والعملية والتقنية التي تتخذها البلدان للحد من الاتصال المجاني عبر الإنترنت. ومع ذلك يعتمد المفهوم على النهج السابق الذي يقيس فقط الجوانب التي تقيد الحرية الرقمية. يشير القياس فقط إلى درجة التداخل في التفاعل عبر الإنترنت. لا يخبرنا الكثير عن الآثار المترتبة على الجودة الديمقراطية ولا يعطي أي نظرة ثاقبة للآثار المحتملة للاتصال عبر الإنترنت على العمليات السياسية (في الواقع، لا يسعى إلى القيام بذلك). ومن المثير للاهتمام في مجموعة البلدان التي يقيسها مؤشر حرية العالم بأنها "مجانية"، هناك تباين كبير في مستويات حرية الإنترنت. لا يسمح كل بلد مجاني بالوصول إلى الإنترنت أو الاتصال به مجاناً (مثل الهند). هذا مجرد مؤشر واحد على الحاجة إلى منظور أكثر دقة على المجال الرقمي في الديمقراطيات.

المؤشر الثاني هو مسح الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية (E-GovS)، الذي نُشر بشكل غير منتظم منذ عام 2003 (2003 و2004 و2005 و2008 و2010 و2012 و2014). بخلاف الحرية على الشبكة Freedom on the Net، فهي تضم جميع دول الأمم المتحدة. استناداً إلى نهج من

مستويين يقوم مسح الأمم المتحدة بتقييم الحكومة الإلكترونية والمشاركة الإلكترونية بشكل منفصل. يوفر مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية (EGDI) درجة تستند إلى ثلاثة مؤشرات: الخدمات عبر الإنترنت؛ الاتصالات السلكية واللاسلكية. والقدرات البشرية. يقوم المؤشر الأول بتقييم الموقع الإلكتروني الوطني للبلد إلى جانب المواقع الإلكترونية لخمسة وزارات، ويتألف المؤشر الثاني من خمسة مؤشرات للبنية التحتية للاتصالات، والمؤشر الأخير عبارة عن مركب من معدل معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين ونسبة الالتحاق الإجمالية بالثالث. يوفر أول مؤشرين معلومات مهمة بشكل خاص. يعد مؤشر الخدمات عبر الإنترنت مفيداً بشكل خاص للعمل الكهني، حيث إنه يقيم التطور التقني للأدوات عبر الإنترنت وقياس أيضاً مراحل تطوير الحكومة الإلكترونية: خدمة بسيطة للمعلومات (الناشئة)؛ تعزيز الاتصال في اتجاه واحد أو بسيط في اتجاهين بين الحكومة والمواطنين (المحسن)؛ الاتصال في اتجاهين، بما في ذلك إمكانية الطلبات والمدخلات في السياسات الحكومية وما إلى ذلك، وكذلك بما في ذلك معالجة المعاملات (المعاملات)؛ ويتناول المستوى الرابع التواصل الاستباقي مع المواطنين القادرين على طلب المعلومات وتقديم الآراء باستخدام أدوات Web 2.0 التفاعلية من أجل منحهم صوتاً في صنع القرار وإشراكهم في الأنشطة الحكومية (متصلة). ومع ذلك فإن النتيجة الإجمالية لمبادرة الاستثمار الأجنبي المباشر (EGDI) تنطوي على تشوهات بسبب تجميع هذه المؤشرات. على سبيل المثال، يمكن "تحديد" النتيجة الخاصة بالخدمات عبر الإنترنت والتي تعتبر ذات صلة بتقييم حالة أنشطة الحكومة الإلكترونية من خلال انخفاض درجات البنية التحتية للاتصالات أو محو الأمية البشرية. بلدان مثل كولومبيا (EGDI المرتبة 50) والإمارات العربية المتحدة (EGDI المرتبة 32) تحصل على ترتيب إجمالي أقل بكثير على الرغم من أنها من بين أفضل أداء من حيث الخدمات عبر الإنترنت (كولومبيا تحتل المرتبة 13، الإمارات العربية المتحدة في المرتبة 8؛ بيانات لسنة 2014).

يتم تقسيم درجة المشاركة الإلكترونية إلى معلومات إلكترونية واستشارات إلكترونية واتخاذ القرارات الإلكترونية. يتم تقييم كل مستوى على حدة ومن ثم تجميعه في مؤشر المشاركة الإلكترونية (EPI). يقيم هذا المؤشر أيضاً المراحل -الخدمات عبر الإنترنت؛ الاتصالات السلكية واللاسلكية. والقدرات البشرية- المختلفة يعد برنامج التحصين الموسع بلا شك أساساً مفيداً لتقييم النشاط الحكومي في تمكين المواطنين وإدماجهم.

3. أصول الديمقراطية الإلكترونية¹: تشكل مجموعة متميزة من الأفكار الخلفية للديمقراطية الإلكترونية في النظرية والتطبيق. خلال الستينيات وضع جيل من المنظرين السياسيين بمن فيهم "بنجامين باربر Benjamin Barber"، "مكفرسون C. B. Macpherson"، و"كارول باتمان Carole Pateman"، أجندة للديمقراطية التشاركية التي استمرت حتى القرن الحادي والعشرين.

خلال الثمانينات، أعاد العديد من علماء الاجتماع وعلماء السياسة النظر في مفهوم المجتمع. البعض مثل "روبرت بيلاه Robert Bellah" وزملاؤه، أعربوا عن أسفهم لتكتيف الفردية في المجتمع الأمريكي ودعوا إلى أخلاقيات اجتماعية جديدة. جادل آخرون مثل Amitai Etzioni، لصالح روابط المجتمع القوية والعاطفية القوية القائمة على الأسرة والمحلية. إن الإلهام النظري الأخير للديمقراطية الإلكترونية هو مفهوم يورغن هابرماس عن المجال العام: مجال اتصال مستقل يتمتع بالحكم الذاتي يمكن للمواطنين الانخراط فيه بحرية في نقاش منطقي بعيداً عن التأثير المسيطر للدولة، والشركات الإعلامية الكبرى، وهياكل عدم المساواة الاجتماعية. إن فكرة المواطنين الذين يتداولون في جمعيات تم تشكيلها بحرية في المجتمع المدني قبل رفع تلك المعرفة إلى مستوى الحكومة تشير إلى الديمقراطية المباشرة لأثينا القديمة، لكن الديمقراطية الإلكترونية تحدث هذا من خلال التركيز على كيفية التوسط في الخطاب السياسي. تبرز الإنترنت كوسيلة اتصال مناسبة بشكل فريد لتوفير ساحات متعددة للنقاش العام تكون تلقائية ومرنة وقبل كل شيء محكومة ذاتياً.²

1.3. أبعاد الديمقراطية الإلكترونية:³

يُنظر هنا إلى الديمقراطية الإلكترونية كمفهوم ثلاثي الأبعاد يتوسع في نهج الأمم المتحدة ثنائي الأبعاد:⁴

البعد الأول: يتعلق بالشروط الأساسية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الديمقراطيات ويستند إلى شرطين أساسيين لوجود ومثانة الديمقراطية الإلكترونية: (1) البنية التحتية التقنية (الوصول إلى الوسائط الرقمية)؛ و (2) حرية الإنترنت. هذه الأخيرة هي أحكام قانونية تتعلق بالاستخدام المجاني للإنترنت أو تنظيم المحتوى. لا تقل أهمية عن حرية الإنترنت المضمونة قانونياً عن حرية الوصول إلى الإنترنت على أساس البنية التحتية التقنية ومسألة ما إذا كان هناك أي تصفية أو حظر من قبل مكاتب مستقلة أو هيئات تنظيمية. يوفر إنشاء بُعد محدد لحرية الإنترنت والوصول المتساوي صورة أوضح للوضع القانوني والتقني في البلدان أكثر مما يتضمن هذه العوامل في الدرجات الإجمالية.⁵

4. الحكومة الإلكترونية:

الحكومة الإلكترونية ليست مجرد مسألة إعطاء المسؤولين الحكوميين أجهزة كمبيوتر أو أتمتة الممارسات القديمة. لا يمكن استخدام أجهزة الكمبيوتر ولا أتمتة الإجراءات المعقدة تحقيق أكبر الفعالية في الحكومة أو تشجيع المشاركة المدنية. إن التركيز فقط على الحلول التكنولوجية لن يغير عقلية البيروقراطيين الذين ينظرون إلى المواطن على أنه ليس عميلاً للحكومة ولا مشاركاً في

صنع القرار. ففي بشكل صحيح أن الحكومة الإلكترونية هي أن تستخدم التكنولوجيا لإنجاز الإصلاح من خلال تعزيز الشفافية، والقضاء على المسافة وغيرها من الانقسامات، وتمكين الناس من المشاركة في العمليات السياسية التي تؤثر على حياتهم.

1.4. أصول الحكومة الإلكترونية⁶: هناك عدة خطوط للتنمية وراء فكرة الحكومة الإلكترونية من الواضح أن تكنولوجيا المعلومات بحد ذاتها واحدة، لكن هناك أيضًا مبادرات سياسية وجدول أعمال سأنظر بالتفصيل أكثر قليلاً في التطور من منظور الاتحاد الأوروبي، حيث أن جدول الأعمال الأوروبي على وشك إعادة تشكيل الممارسات الحكومية في جميع أنحاء أوروبا وممارسات الحكومة الإلكترونية ومبادئها جزء من هذه العملية.

بدأ مشروع مجتمع المعلومات الأوروبي كرد فعل على المبادرة الأمريكية للبنية التحتية للمعلومات لعام 1993 وإعادة اختراع الحكومة. تعد الورقة البيضاء لعام 1993 النمو والتنافسية والعمالة: التحديات والدورات التدريبية للدخول إلى القرن الحادي والعشرين، علامة فارقة كانت الفكرة الأساسية هي تطوير بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات في جميع أنحاء أوروبا كشرط مسبق للنمو، والقدرة التنافسية الأوروبية، والأسواق الجديدة والمزيد من الوظائف.

شكل المجلس الأوروبي فريق خبراء والذي كان يقترح اتخاذ تدابير لتحقيق هذه الرؤية. نشرت المجموعة في عام 1994 ما يسمى تقرير Bangemann - المجموعة رفيعة المستوى حول مجتمع المعلومات - أوروبا ومجتمع المعلومات العالمي: توصيات إلى المجلس الأوروبي. جعل هذا التقرير تكنولوجيا المعلومات رسمياً جزءاً من استراتيجية الاتحاد الأوروبي. يؤكد التقرير على أهمية القدرة التنافسية للشركات الأوروبية وكان تحرير الاتصالات السلكية واللاسلكية نقطة مهمة لهذا الغرض. علاوة على ذلك تم اقتراح 10 مبادرات لإظهار إمكانات تكنولوجيا المعلومات، مثل العمل عن بعد، والتعليم عن بُعد، والخدمات الإلكترونية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وما إلى ذلك.

عام 1996: مجتمع المعلومات: Dublin إلى Corfu - شهدت الأولويات الناشئة الجديدة مرحلة ثانية في المشروع. تم استكمال التدابير السابقة لدعم القدرة التنافسية للأعمال من خلال التركيز على تحسين قاعدة المعرفة الأوروبية من خلال الاستثمار في التعليم والبحث والقضايا الاجتماعية والأمنية.

في عام 1999، قدمت المفوضية الأوروبية مبادرة جديدة e-Europe: مجتمع معلومات للجميع. مثل الوصول الرخيص إلى الإنترنت للجميع والخدمات الإلكترونية في مجال التعليم والرعاية الصحية، يوجد الآن حكومة على الأنترنت. وفي أوائل عام 2000 أعلن المجلس الأوروبي أن الهدف الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي للعقد الأول من القرن العشرين هو "أن يصبح أكثر اقتصاد

قائم على المنافسة وديناميكية في العالم قادر على تحقيق نمو اقتصادي مستدام مع وظائف أكثر وأفضل وتماسك اجتماعي أكبر". واعتبر النمو السريع لمجتمع المعلومات أساساً مهماً لتحقيق ذلك. قدمت اللجنة خطة عمل المفوضية الأوروبية e-Europe في جوان 2000. مقارنة بتقرير Bangemann - المجموعة رفيعة المستوى حول مجتمع المعلومات-، أصبح الموقف الآن من تكنولوجيا الإنترنت أكثر انفتاحاً. تحت خطة العمل هذه الدول الأعضاء واللجنة على الالتزام بالعمل من أجل تحقيقه: • أرخص (للمستخدمين) وإنترنت أكثر أمناً وجديرة بالثقة. • زيادة كفاءة المستخدم.

• زيادة استخدام الإنترنت.

2.4. مراحلها:

الحكومة الإلكترونية مصطلح جديد نسبياً ظهر خلال السنوات القليلة الماضية. نظراً لأن الحكومات في جميع أنحاء البلاد تلتزم بالحكومة الإلكترونية، فقد تطورت أنماط معينة تعكس مراحل التطور:⁷ المرحلة 1: الوجود: تتميز المرحلة الأولى من تطوير الحكومة الإلكترونية بوجود وجود على شبكة الإنترنت. خلال هذه المرحلة الأولى، تكون مواقع الإنترنت ثابتة بطبيعتها وتهدف فقط إلى توفير معلومات عامة. المرحلة 2: التفاعل: تتميز المرحلة الثانية من تطوير الحكومة الإلكترونية بمواقع الإنترنت التي توفر إمكانيات البحث، ونماذج المضيف للتنزيل، وتوفر روابط لمواقع أخرى ذات صلة. في معظم الحالات، تتيح هذه المرحلة للجمهور الوصول إلى المعلومات الهامة عبر الإنترنت، ولكنها تتطلب زيارة إلى مكتب حكومي لإكمال المهمة. المرحلة 3: المعاملات: تتميز المرحلة الثالثة من تطوير الحكومة الإلكترونية بتمكين الجمهور من القيام وإكمال المهام بأكملها عبر الإنترنت. تركز هذه المرحلة على إنشاء تطبيقات الخدمة الذاتية للجمهور للوصول عبر الإنترنت. هذه هي المرحلة التي يوجد فيها مقاطعة أوكلاند حالياً. المرحلة 4: التحول: تتميز المرحلة الرابعة من تطوير الحكومة الإلكترونية بإعادة تعريف تقديم المعلومات والخدمات الحكومية. تعتمد هذه المرحلة على أدوات إدارة علاقات العملاء (CRM) القوية وأجهزة الوصول اللاسلكي والطرق الجديدة لإمكانيات تقديم الخدمات البديلة التي تعيد تشكيل العلاقات بين المواطنين والشركات والموظفين والحكومات.

5. من الحكومة إلى الحكومة الذكية:⁸

إن الترجمة ذات الخط الواحد لـ SMART GOVERNMENT هي في الحقيقة صحيحة للغاية في المعنى. نريد أن نوضح كل كلمة في أفكارنا كما يلي:

- بسيط: عندما يكون التسلسل الهرمي لحكم الناس أمرًا بسيطًا ومناسبًا في نظر الأشخاص الذين تكون نتيجة الحوكمة بالنسبة لهم أكثر من كونها ذات مغزى. - الأخلاقية: يجب أن يكون الحكماء عاليًا في القيم الأخلاقية. إنها القيمة الأخلاقية الداخلية فقط التي تلهم الفرد للقيام بعمل مبرر، وهو أمر ضروري للأشخاص الذين يتطلعون نحوه من أجل العدالة.

- المساءلة: وفقًا لمبدأ الإدارة، تكون المساءلة أكثر بمزيد من السلطة / القوة. وبالتالي يجب على الأشخاص الذين يجلسون في كل مرحلة معنية بالحكم إعطاء التوجيه بشعور من المساءلة تجاه نتيجة الفعل. - متجاوب: يتعين على الأشخاص المعينين لحكم الآخرين الاستجابة في العمل. يجب أن تكون إجراءاتهم فورية وفي وقت الحاجة، لأن شيئًا ما ينكر في وقت الحاجة لا فائدة منه، إذا تم إعطاؤه لاحقًا. إنها تسمح إيمان الناس. - الشفافية: الشفافية تشبه المرآة في الإدارة والتي تُظهر دائمًا للآخرين النقطة الجيدة والسيئة، تحتاج إلى توضيح أو تقدير والتي تكون مخفية في الطبيعة

6. خصائص الحكومة الإلكترونية والديمقراطية الإلكترونية: من أهم خصائصها ما يلي:

1.6. قوانين الوصول إلى المعلومات:

على أوسع نطاق، يمكن أن تتخذ مجموعة قوانين الوصول إلى المعلومات لتشمل جميع القوانين واللوائح التي تحدد من الذي قد يرى أو لا يرى المعلومات التي تحتفظ بها المنظمات - حكومية أو غير ذلك. تندرج هذه القوانين ضمن فئة واحدة أو أكثر من خمس فئات:⁹

1. الوصول إلى المعلومات - بخلاف المعلومات الشخصية - التي تحتفظ بها الدولة بجميع أشكالها (على سبيل المثال، حرية المعلومات، التي لديها تشريع للوصول إلى الأرشيف كهيئة فرعية).
2. الوصول إلى المعلومات حول الفرد. 3. سلطة وكالات الدولة في تمرير البيانات الشخصية من واحدة إلى أخرى لأغراض محددة. 4. حماية الموظفين الذين يقومون بالإفصاح غير المصرح به عن المعلومات التي قد يتم اعتبار نشرها في المصلحة العامة (على سبيل المثال، المبلغين عن المخالفات).
5. تحديد متى يجوز أو لا يجوز لمسؤولي الدولة الكشف عن المعلومات السرية التي تحتفظ بها الدولة. ويحددون أيضًا العقوبات التي ستفرض على من يصدر عن إفادات غير مصرح بها.

2.6. حوكمة الأنترنت:

تشير حوكمة الإنترنت إلى المشكلات المحيطة بمحاولات تطوير نظام تنظيمي دولي للإنترنت. في السنوات الأخيرة تم إرساء أسس مثل هذا النظام تمحورت بشكل أساسي ولكن ليس حصريًا على هيئة تعرف باسم شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (Internet Corporation for

(Assigned Names and Numbers). تأسست ICANN في عام 1998 لتتولى معظم الوظائف التي كانت تشغلها سابقًا وزارة التجارة الأمريكية، على الرغم من أن الولايات المتحدة لا تزال تسيطر بشكل عام على الجوانب التقنية المهمة للإنترنت - وهي نقطة تثير بعض الجدل حول كتلة من الدول التي تسعى إلى ممارسة قدر أكبر من التأثير الحكومي الدولي.

كثيرا ما يقال إنه لا يمكن تنظيم الإنترنت. لكن علماء حوكمة الإنترنت يجادلون بأن هناك نقاط تحكم ونفوذ قوية فيما يبدو أنه وسيلة اتصال غير مركزية. مثل كل أشكال الاتصال، يعتمد الإنترنت على معايير تقنية مشتركة. ومن أهم هذه الطرق طريقة للتعامل مع تدفقات البيانات المسماة بروتوكول التحكم في الإرسال / بروتوكول الإنترنت أو TCP / IP. لكي يعمل TCP / IP بشكل صحيح، يجب أن يكون هناك شكل من أشكال إدارة تخصيص عناوين IP والموارد التي يشيرون إليها، ولا سيما العملية التي تستخدم بها العناوين العددية الغامضة لأجهزة الكمبيوتر، مثل <http://212.187.244.16>، تُترجم إلى أسماء نطاق يمكن تحديدها، مثل <http://www.whitehouse.gov>. تم وصف مجموعة الوظائف هذه - المعروفة باسم نظام اسم المجال (DNS) بأنها جذر الإنترنت العالمي. لكي يكون موقع الويب من أي نوع مرئيًا، يجب إدخاله في DNS. وبدون ذلك، فإن الإنترنت كما نعرفه سوف يتوقف عن العمل.¹⁰

ومع ذلك، فمنذ أوائل عام 2000 أصبح دور الأمم المتحدة وتأثيرها محورين بشكل متزايد في التنمية المستقبلية لإدارة الإنترنت. خلال منتصف عام 2000، نشأ نقاش حول مشاركة الحكومات الأعضاء في الأمم المتحدة إما في اللجنة الاستشارية الحكومية المنشأة في ICANN، أو في آلية جديدة. لقد تم نشر محاولات لزيادة استخدام نظام أسماء النطاقات للتحكم في الإنترنت من قبل مجموعة من الحكومات غير الغربية، بما في ذلك الصين والمملكة العربية السعودية وإيران. يفضل الاتحاد الأوروبي أيضًا مشاركة سياسية أكبر، بشكل أساسي كوسيلة لمواجهة ما يعتبره هيمنة أمريكية على مورد اقتصادي مهم. هذا الجدل ابتلى قمة الأمم المتحدة العالمية لمجتمع المعلومات، التي عقدت على مرحلتين بين عامي 2003 و2005.

تعد حوكمة الإنترنت ذات أهمية واسعة لسببين. أولاً، إنه يوضح أنه حتى في مجال السياسة العامة حيث تكون القيود المفروضة على التنظيم شديدة، لا يزال من الممكن لمجموعة من الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية والشركات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية ممارسة النفوذ. ثانياً، كانت ICANN على استعداد في بعض الأحيان لتجربة الآليات الديمقراطية التي تعترف بالأهمية المتزايدة للمواطنين والمجتمع المدني العالمي في العلاقات الدولية. عانى هذا المفهوم من انتكاسة حادة في عام 2000 عندما انحدرت "الانتخابات العالمية" الأولى

(والوحيدة) ICANN إلى الفوضى، لكنها تظل وجهة نظر معيارية قوية توحد العديد من المنظمات غير الحكومية التقدمية.¹¹

1.2.6. مفهوم حوكمة الإنترنت: هو قيام جميع أصحاب المصلحة المعنيين كلا في دوره ببناء وتطبيق سياسات، وقوانين، وأنظمة، وآليات صناعة القرار والبرامج التي تشكل قاعدة مرجعية لتطوير واستخدام شبكة الإنترنت.¹²

3.6. إدارة المعرفة:¹³

تهتم إدارة المعرفة بالكيفية التي تديرها المؤسسات ما تعرفه وتحتاج إلى معرفته، وهو يركز على حشد ونشر واستخدام وتخزين المعرفة لتحقيق الطموحات التنظيمية. ثم أن الكثير من الكتابات حول إدارة المعرفة موجهة إلى المنظمات الخاصة، ولكن هناك اهتمام متزايد بها داخل القطاع العام. يمكن تحديد مجالين رئيسيين للاستخدام في إدارة المعرفة في المجال العام: الأول: تتناول المعرفة بعمليات السياسة (التفاعلية أو الحوكمة)، لتحقيق قرارات سياسية عقلانية ومدعومة. والثاني: يتعامل مع إدارة المعرفة داخل المنظمات العامة لبناء المنظمات العامة المختصة والتعلم. في كلا المجالين تعد الأنواع المختلفة من استراتيجيات المعرفة والإدارة مهمة. كلا الجانبين مترابطان بشدة ولكن لأسباب تحليلية نتعامل معهم بشكل منفصل.

1.3.6. إدارة المعرفة والسياسة:

تتكون قرارات السياسة من مجموعة من الأحكام المعيارية والتجريبية والعملية. تسهل إدارة المعرفة عملية صنع القرار من خلال إنشاء القواعد المعيارية والتجريبية التي يمكن من خلالها اتخاذ القرارات السياسية. هناك سببان للقيام بذلك: الحد من عدم اليقين (نقص المعلومات) وتقليل الغموض (الاختلاف حول تفسير المعلومات). على سبيل المثال لإقناع المديرين السياسيين والجمهور، يريد أصحاب المصلحة والمسؤولون المشاركون في عملية السياسة عادة معرفة الآثار المحتملة لاقتراح ما من خلال دراسات مثل التكلفة-تحليلات المنافع وتقييم التأثيرات.

ثم إن من الجوانب الهامة لإدارة المعرفة ما يلي: 1- صياغة أسئلة البحث واختيار منتج المعرفة. 2- ضمان جودة وتوقيت عملية البحث، واستقلالية الباحثين وقابلية تطبيق النتائج. 3- إدارة استخدام المعرفة في عملية السياسة. في مجتمع المخاطر اليوم لم يكن الأساس المنطقي للسياسة مهمًا وصعبًا أبدًا. غالبًا ما تكون المعرفة الكافية غير متوفرة أو تصل متأخرة جدًا أو غير موثوقة بدرجة كافية لإقناع الجهات الفاعلة المعنية. لاحظ جيم ب. سنو في عام 1964 أن الثقافات المختلفة والمنطق في عالم العلوم وعالم السياسة تسبب مشاكل كبيرة. هناك خطر مما

وصفه ليروا سالتر (Leroy Salter) بالعلم المكلف بالسياسة أو التكنولوجيا. أشارت شيلا جاسا نوف (Sheila Jassa Nove) إلى أن عمل الحدود لتحديد وحماية الحقوق المتبادلة لمجالات العلوم والسياسة ضروري للحفاظ على تمييز صحي بين هذه المجالات.

4.6. حرية وسائل الإعلام: في الأدبيات الموجودة حول العلاقة بين وسائل الإعلام والديمقراطية، هناك إجماع قوي على أن الإعلام الحر والصحافة المستقلة أمر حيوي للديمقراطيات. يؤدي الإعلام العديد من الوظائف الأساسية في الديمقراطيات، مثل إعلام المواطنين وتمكينهم من تكوين آراء، وتوفير منتدى للمناقشة العامة، والعمل كقناة بين الحكومة والمحكومين. أخيرًا تمارس وسائل الإعلام التدقيق على الحكومة، والأحزاب السياسية، ومجموعات المصالح وما إلى ذلك. المصطلح الذي يستخدم غالبًا في هذا السياق هو "الفرع الرابع": بلا شك، الخصائص التقنية (التفاعل، والانتشار، وتعدد الوسائط، وما إلى ذلك) من الرقمية وسائل الإعلام تتجاوز تلك التي في وسائل الإعلام الكلاسيكية. لقد ضاعفت الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي قنوات التواصل السياسي وخلق الدور الجديد للمواطن كموفر للمحتوى أو "صحفي مواطن"، مما أدى إلى تغيير أنماط الاتصال بطريقة كبيرة. في الوقت نفسه، فتحت وسائل الإعلام الرقمية فرصًا جديدة للتفاعل بين المندوبين والممثلين، بين الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية. وقد ادعى بعض العلماء أن مجموعات الطاقة قد تغيرت عن طريق الرقمنة، يؤكد آخرون على إمكانية تغيير السلوك السياسي للمواطنين على سبيل المثال: زيادة الاهتمام بالسياسة واحتمالية التصويت أو خلق إمكانية لزيادة القدرة على المشاركة السياسية.¹⁴

في الدراسات الديمقراطية، التفسير السائد هو الخط الليبرالي الذي ينص على أن حرية الإعلام والتمكين العام يسهمان في إضفاء الطابع الديمقراطي على النظام السياسي. ينعكس هذا في معظم مؤشرات الديمقراطية التي تقيس حرية وسائل الإعلام واستقلال وسائل الإعلام كشروط مسبقة ضرورية للديمقراطية. بيد أن هذه الدرجات لا تكشف الكثير عن استراتيجيات وآليات الحكومات وعن الأدوات التي تقدمها للتواصل والتفاعل مع المواطنين؛ وبالعكس أنهم لا يخبروننا عن القنوات التي يستخدمها المواطنون للتأثير على تكوين الرأي وصنع القرار.

ربما كانت المعرفة المحدودة التي توفرها هذه المؤشرات حول دور وسائل الإعلام في الديمقراطيات التي أدت إلى تطوير مؤشرات جديدة معنية حصريًا بوسائل الإعلام مثل Freedom of Press by Freedom House، مؤشر حرية الصحافة من قبل مراسلون بلا حدود، مؤشر استدامة وسائل الإعلام من قبل IREX، ومؤشرات حرية وسائل الإعلام من قبل اليونسكو. لا يمكنني مناقشة مقاربات هذه المؤشرات وأساليبها بالتفصيل هنا، لكنها تستعرض معايير مثل حرية

الإعلام كنتيجة للتطور الديمقراطي أو كعنصر من عناصر البيئة السياسية المرتبطة بحالة الديمقراطية.

5.6. حوكمة الفضاء الإلكتروني:

ماذا نقصد بحوكمة الفضاء الإلكتروني بحيث يصبح مجالاً سلمياً يمكن للبشرية فيه تقاسم المنافع بصورة منصفة؟ في الوقت الحالي، لا يبدو أن القانون الدولي العام هو الجزء الرئيسي من النقاش حول حوكمة الفضاء الإلكتروني. لقد تم إنشاء الإنترنت من قبل القطاع الخاص وخاصة في الولايات المتحدة وتركت الحكومة الأمريكية للقطاع الخاص درجة كبيرة من الحكم الذاتي في الاعتقاد بأن هذا النهج "غير اليدوي" يشجع الابتكار التكنولوجي بدلاً من أن يخنقه.

تهدف مبادرة NETmundial، التي تم الإعلان عنها في 28 أوت 2014 في مقر المنتدى الاقتصادي العالمي في جنيف بسويسرا، من بين الأشياء الأخرى هي "بناء الثقة في الإنترنت ونظام حوكمتها" وعلى أساس المبادئ الأساسية لـ NETmundial، ومن بينها: حقوق الإنسان والقيم المشتركة، وأمن واستقرار ومرونة الإنترنت، ومساحة موحدة وغير مجزأة، والهندسة المعمارية المفتوحة والموزعة، والمعايير المفتوحة. يعمل المنتدى الاقتصادي العالمي في شراكة مع هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة ICANN وأصحاب المصلحة الرئيسيين في المجالين الحكومي والصناعي والأكاديمي والمجتمع المدني. ومع ذلك بسبب تباين المصالح بين الدول القومية تجاه الفضاء الإلكتروني، فإن "حوكمة الفضاء الإلكتروني" من قبل الدول القومية سواء بشكل مباشر أو من خلال منظمة دولية تتألف من دول أعضاء، مثل الاتحاد الدولي للاتصالات أو الأمم المتحدة، ليست خياراً قابلاً للتطبيق ولم تنجح. على سبيل المثال تعرضت أي فكرة حول تغيير ICANN إلى منظمة أو تكليف الدور الذي تلعبه ICANN الآن إلى منظمة دولية مثل الاتحاد الدولي للاتصالات أو الأمم المتحدة لمعارضة قوية على الرغم من أن ICANN نفسها تتعرض لكثير من الانتقادات المتعلقة بها. هيكل غير ديمقراطي، ودوره، وأدائه. يمكن أن تكون المنظمات الدولية هيئات مراقبة للفضاء السيبراني، وليست هيئات تنظيمية.¹⁵

7. أقسام الحكومة الإلكترونية:

من الممكن تقسيم عمليات الحكومة الإلكترونية إلى أربعة أقسام رئيسية بحيث تصب معظم أعمال تلك الحكومة في أحد تلك الأقسام، ونوضح فيما يلي بشيء من الإيجاز طبيعة هذه

الأقسام:¹⁶

1. الخدمات الإلكترونية: تشمل جميع الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة لجمهورها مثال تجديد رخصة القيادة، إصدار شهادات الميلاد... الاستعلام عن حالة الطقس، الخدمات القطاعية على اختلافها مثل الصحة الإلكترونية، التعليم الإلكتروني وغيرها.

2. الديمقراطية الإلكترونية: ويهتم هذا الشق من الحكومة الإلكترونية بقضايا حساسة على مستوى البلاد وصورتها الديمقراطية وهو يعالج موضوعات مشاركة المواطن في عملية المحاسبة والمساءلة عبر تقديم المعلومات الكافية عن أداء الحكومة عبر الإنترنت ووسائل التكنولوجيا المختلفة، كما يمكن أيضا للمواطنين المشاركة بالانتخابات عبر الإنترنت مما يؤدي إلى زيادة نسبة المشاركة وسرعة إصدار النتائج بالإضافة إلى تخفيض استهلاك الموارد البشرية المطلوبة لإدارة عمليات الاقتراع والتصويت.

3. التجارة الإلكترونية: تتضمن عمليات الحكومة الإلكترونية معاملات قد ينتج عنها نتائج مالية مثل: تنفيذ المشتريات الحكومية عبر الإنترنت واستيفاء الرسوم الناتجة عن الخدمات العامة، وهناك عدد لا يستهان به من المعاملات التي تدخل وتكون فيها الحكومة طرفا تجاريا إما دائما أو مدينا مع المواطن أو مؤسسات الأعمال، سوف تساعد خدمات التجارة الإلكترونية الحكومية على تخفيض كلفة إدارة المشتريات بصورة كبيرة نظرا للتوفير الحاصل في وقت المدراء الذين تستغرقهم عمليات البحث في ومقارنة الأسعار فترات زمنية طويلة.

4. الإدارة الإلكترونية: تعتبر الإدارة الإلكترونية العمود الفقري للحكومة الإلكترونية، وهي تشكل العمليات الداخلية والتي لا تظهر للمواطن أو المؤسسة بشكل مباشر، ومن الممكن الحديث في هذا المجال عن أنظمة قواعد البيانات، أنظمة الأرشيف وإدارة الوثائق، أنظمة المعلومات الجغرافية، الأنظمة المالية، أنظمة شؤون المواطنين.

8. نموذج الحكومة الإلكترونية:¹⁷

الجزء الرئيسي الذي يمكن تمييزه في الحكومة الإلكترونية هو الحكومة والمواطن والأعمال، وبالتالي فإن التفاعل المشترك الرئيسي في الإدارة الإلكترونية هو G2C (من حكومة إلى مواطن)، وB2G (من حكومة إلى أعمال) وG2G (من حكومة إلى حكومة) والذي يظهر بوضوح في الشكل أسفله. قامت Gartner، وهي شركة استشارات دولية، بصياغة نموذج للحكومة الإلكترونية من أربع مراحل. يمكن أن يكون هذا مرجعا للحكومة لوضعها في مكان يتناسب فيه المشروع مع التطور الشامل لاستراتيجية الإدارة الإلكترونية. تبدأ معظم الحكومات بتقديم المعلومات عبر الإنترنت،

لكن الطلب العام والكفاءة الداخلية سيتطلبان خدمات أكثر تعقيداً. وفقاً لـ Gartner، ستنضج الإدارة الإلكترونية وفقاً للمراحل الأربع التالية: 1. وجود المعلومات. 2. عملية تناول التفاعل. 3. المعاملات الصفقة كاملة. 4. التحول التكامل والتغيرات.

9. الحكومة الإلكترونية والديمقراطية الإلكترونية: مجال التقارب؟

عبر القطاعات العامة لتلك الدول الرائدة التي أدخلت برامج الحكومة الإلكترونية خلال التسعينيات، يتم استخدام تقنيات جديدة في خدمة الإصلاح الإداري. إن تقديم الخدمات الإلكترونية والكفاءة الإدارية هما الأساس المنطقي السائد. ومع ذلك بالنظر إلى أن التحول إلى الديمقراطية هو جانب من جوانب الحكومة الإلكترونية، وبالطبع هو أساس الديمقراطية الإلكترونية نفسها، هل هناك مجال لبعض التقارب؟

هناك مكان مفيد للبدء إن لم يكن واضحاً في تحقيق الديمقراطية الداخلية للقطاع العام نفسه. هذا النقاش أبعد ما يكون عن الرواية. تجادل مدرسة "المركزية" التي يقودها علماء في جامعة كاليفورنيا في إرفين، مثل جيمس دانزيغر (James Danziger) وكينيث كرايمر (Kenneth Kramer) وروب كلينج (Rob Kling) بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تؤثر تغييرات كبيرة في هياكل السلطة التنظيمية. وبدلاً من ذلك فإنها ببساطة تعزز عدم المساواة في السلطة الحالية حيثما وجدت، أو يمكن استخدامها لتعزيز الإصلاحات الإدارية التي تم اختيارها بالفعل لأسباب أخرى. اعتماداً منظور "السياسة البيروقراطية" الراسخ من العلوم السياسية، تتصور مدرسة المركزية للمنظمات الكبيرة أنها تتكون من مجموعة من المصالح المتنافسة والدوائر الانتخابية، كل منها يسعى للسيطرة على موارد الطاقة لتعزيز غاياتها. في هذا المنظور عندما تصبح "المعلوماتية" للحكومة، تصبح السيطرة على كيفية إدارة المعلومات والتلاعب بها مركزية بشكل متزايد في صراعات السلطة. كما قال بيليد (Peled): يحارب المدراء بشراسة على أجهزة الكمبيوتر لثلاثة أسباب:

أولاً: غالباً ما تحدد المعلومات الموجودة داخل أجهزة الكمبيوتر الفصائل التنظيمية التي ستكسب أو تفقد القدرة بالنسبة إلى الآخرين.

ثانياً: البنية التحتية للحوسبة مكلفة، وبالتالي فإن أولئك الذين يتحكمون فيها يتحكمون في استثمار كبير للموارد التنظيمية.

ثالثاً: يرى الكثير من الأشخاص الذين يشاركون في الحوسبة أنهم متطورون ومحترفون؛ وبالتالي فإن الحوسبة تجلب بعض "القوة الفعالة" الإضافية لأولئك الذين يمتلكونها.

لا يجادل مؤلفو "المركزية" بأن النخبة التكنوقراطية تحتل موقعاً قوياً في الدولة الحديثة. بدلاً من ذلك يزعمون أن الجهات الفاعلة غير التقنية لديها العديد من الفرص الجيدة لتشكيل

الطرق التي يتم بها تطوير الحلول التقنية وتطبيقها، ليس فقط لأنها تتحكم في "سلاسل المحفظات"، ولكن أيضاً لأن المديرين الحاليين في وضع مفيد لتقييم كيفية يمكن تنفيذ التكنولوجيا الجديدة تعزيز قوتهم.

إذا كانت إحدى الرؤى المركزية للحكومة الإلكترونية تتمثل في قوة عاملة، مدعومة بمشاركة المعلومات عبر حدود الإدارات باستخدام تقنيات متطورة لإدارة المعرفة، فهذه نقطة واحدة للحكومة الإلكترونية قد تتلاقى الديمقراطية الإلكترونية بطريقة تؤدي إلى إعادة تقييم أطروحة "المركزية". تعتمد السياسة العامة الفعالة والمشروعة في جزء كبير منها على المعلومات الموجودة تحت تصرف الحكومة. من خلال إهمال الدولة لقيم الحوكمة واللامركزي والشبكي والتأكيد على العمل الجماعي لحل مشاكل السياسة العامة، تبدأ الحكومة الإلكترونية في تكريس بعض الميزات الرئيسية للديمقراطية الإلكترونية. على الرغم من أن هذه قد تكون داخلية للدولة، إلا أن التركيز في الديمقراطية الإلكترونية على التواصل مع مجموعات خارج الحكومة كان له بالفعل تأثير على هذه الأشكال الداخلية، كما يتضح في تطوير الوكالات الافتراضية ومواقع المدخل. إن صقل المعلومات هو في صميم "السياسة القائمة على الأدلة" التي تدعمها الحكومة. إن التسلسلات الهرمية المسطحة للمسؤولين الأكثر إبداعاً وتعاونية الذين يتم توصيلهم بشكل دائم بشبكات المعلومات الأوسع نطاقاً التي تشمل عضواً التواجد عبر الإنترنت لمجموعات المواطنين والمصالح المتأثرة هي إحدى طرق حقن الممارسات الديمقراطية في الحكومة الإلكترونية.

وهناك نقطة تقارب ثانية ذات صلة تنشأ عما أسميه "سياسة الراحة". يمكننا أن نرى في إصلاحات الحكومة الإلكترونية نوع السياسة الاستهلاكية والنمطية الموجودة في جميع أنحاء الفضاء الإلكتروني. في محاولة لمحاكاة القطاع الخاص من خلال الاستفادة من التحولات في أنماط الاستهلاك، وخاصة ممارسات التجارة الإلكترونية التي تم الاحتفال بها في نهاية التسعينيات، توقع إصلاحيون في الحكومة الإلكترونية زوال توفير الدولة المتجانسة والمرهقة في مكانه، سيظهر نموذج مرن وديناميكي حديثاً للقطاع العام والذي سيعطي العملاء بكل ما لديهم من تنوع ما بعد الحكومة ما يريدون ومتى يريدون وبأقل تكلفة ممكنة من حيث الوقت والجهد.

بالطبع قد يتم الاعتراض على أن سياسات الملاءمة لا علاقة لها على الإطلاق بالديمقراطية أو الإلكترونية أو غير ذلك؛ أن سياسة الاختيار لا ينبغي الخلط بينها وبين سياسة الصوت. قد يعتمد هذا إلى حد كبير على مدى اقتناع المرء بالحجج الأوسع بعد المادية حول انتشار الذخيرة غير التقليدية للنشاط السياسي وعما إذا كان يمكن تمديدها بهذه الطريقة. لكن يبدو من المنحرف تجاهل أحد المطالب المركزية للديمقراطية الإلكترونية نفسها: حجة قديمة للغاية ولكنها مهمة حول الحجم في نظام ديمقراطي. بصراحة تجعل الديمقراطية الإلكترونية المشاركة السياسية أكثر

ملاءمة من خلال انهيار الوقت والمسافة، وتمكين أعداد كبيرة من المواطنين من التداول في وقت واحد. مواءمة هذه القيمة مع نهج جديد لإنتاج واستهلاك الخدمات العامة يمتد المبدأ في تصميمها وتقديمها. يمكن للمرء أن يتوقف عند هذا الحد.

بيان NPM¹⁸ الكلاسيكي حول فوائد الأسواق شبه لتعزيز اختيار العملاء. ومع ذلك فإن تقارب الحكومة الإلكترونية مع الديمقراطية الإلكترونية قد يتجاوز ذلك، حيث لا يتوفر للعملاء خيار أكبر فحسب بل يلعبون دورًا في تصميم وتقديم الخدمات العامة بأنفسهم؛ باختصار كيف يتم تقديم هذه الخيارات في المقام الأول.

لا يعد استخدام آليات تعليقات المستهلكين لتحسين الخدمات العامة فكرة جديدة بأي حال من الأحوال، ولكن البساطة والفورية والشفافية التي يتم اكتسابها باستخدام الأساليب المستندة إلى الإنترنت والتي تسمح للخدمات العامة بدمج آراء العملاء بشكل مباشر تعد تطوراً جديداً حقاً.

المجال الثالث للتقارب المحتمل يتعلق بتصميم وصيانة الأجهزة والبرامج التي تسمح لأنظمة الحكومة الإلكترونية بالعمل والروح التي يحدث بها ذلك. ينشأ نقاش سريع في جميع أنحاء القطاع العام حول فوائد المصادر المفتوحة مقارنة بأنظمة الملكية. المصدر المفتوح هو مبدأ لتصميم البرمجيات مبني على حجة مفادها أن المشاركة التعاونية والتعاونية لنتائج الخبرة، ليس فقط في برامج أفضل تقنياً ولكن أيضاً تكنولوجيات تقدمية اجتماعية وسياسية أكثر مرونة وشفافية وفعالية من حيث التكلفة للمحافظة عليها. كبير مهندسها هو ريتشارد ستالمان (Richard Stallman)، مؤسس مؤسسة البرمجيات الحرة وأحد المنشئين، إلى جانب لينوس تورفالدس (Linus Torvalds) والعديد من الآخرين لنظام التشغيل Linux المجاني. في هذا المنظور فإن القيم "الديمقراطية" الجوهرية للمصدر المفتوح والتي من المحتمل أن تُشرك الفنيين، وغير الخبراء داخل وخارج الحكومة في حوار مستمر لتطوير وصقل أنظمة الحكومة الإلكترونية والديمقراطية الإلكترونية، ستعمل على مواءمة القطاع العام مع ثقافة التطوع الموجودة بالفعل في الفضاء الإلكتروني (والتي يمكن القول إنها تشكل أساسها). كما أنه سيواجه الاتهامات بالتحيز "التكنوقراط" الذي ابتلي بمشاريع التكنولوجيا الحكومية في الماضي. يتمثل أحد المجالات التي تحت على التفاوض والتعاون بشأن أسلوب المصدر المفتوح في مشاركة البيانات وحماية الخصوصية، لا سيما في ضوء المخاوف بشأن السجل غير الكافي لشركات البرمجيات الاحتكارية بشأن خصوصية المستهلك. غالبًا ما ينسى أن اللاعبين الرئيسيين في الحكومة الإلكترونية هم فنيو تكنولوجيا المعلومات في الشركات وما يعادله في القطاع العام. لا يمكن أن تفي أخلاقيات العمل التطوعي للمصدر المفتوح بمبدأ "سياسة الملاءمة" من خلال توفير التكاليف وبرامج أكثر دقة. قد يُمكن أيضاً

تقني القطاع العام من تعديل الأنظمة وتكييفها حسب ما يراه مناسباً، ومن خلال المناقشات عبر الإنترنت، حقن آراء المواطنين حول كيفية عمل هذه الأنظمة في العالم الواقع.

لقد وصلنا إلى نقطة التقارب الأكثر وضوحاً: دمج الأنشطة الديمقراطية في المجتمع المدني مع عمليات صنع السياسات على الصعيدين المحلي والوطني. النقطة المركزية هنا هي كيف أن الفروع التنفيذية قد تمر بنفسها بعملية تحول وتأثيراتها على الهيئات التشريعية. من المحتمل أن تطمس الحكومة الإلكترونية الفروق بين الوظائف التنفيذية والتشريعية من خلال خلق الفرص للمواطنين كمواطنين ليكون لهم تأثير سياسي مباشر على البيروقراطيات العامة بطرق لم تكن موجودة من قبل. هذا بالطبع سوف يطرح قضايا المساءلة الخاصة به، ناهيك عن شبح ما أطلقه معلمو الاقتصاد الجديد على "الوساطة" -وهي إحدى العبارات الأكثر فائدة التي ظهرت من طفرة dotcom. على الرغم من التحيز الإداري للحكومة الإلكترونية كانت هناك محاولات لدمج المنتديات التداولية وتمارين التشاور مباشرة في مناقشات السياسة التمهيدية. ولكن ما إذا كانت هذه المبادرات هي مخلوقات المديرين التنفيذيين أو الهيئات التشريعية، فهي تهم كثيراً كيف يمكن أن تتلاقى الحكومة الإلكترونية والديمقراطية الإلكترونية. إذا استمرت الدوائر الحكومية في إنشاء منتديات المناقشة الخاصة بها على الإنترنت، فستجد البرلمانات نفسها مهمشة بشكل متزايد. ليس من المفاجئ إدراك هذا الأمر في الهيئات التشريعية التي أصبحت بالفعل ضعيفة نسبياً لأسباب غير تكنولوجية -في المملكة المتحدة وكندا، على سبيل المثال.

10. الأدوات المستخدمة من قبل الحكومة الإلكترونية في الديمقراطية الإلكترونية:

من المهم الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين العملية الديمقراطية التي قد تصل بنا إلى إحداث تغيير في مفهوم الديمقراطية بحد ذاتها، نظراً لظهور طرق جديدة ومهمة للمشاركة الشعبية في هذه العملية ولحدوث تغيير جذري بين علاقة الحكومة بالمواطنين والمواطنين بالحكومة حيث أصبحت تعتمد على أدوات مختلفة تماماً عما كانت تستخدمه من قبل ومن أهم الأدوات المستخدمة في هذا المجال:¹⁹

1.10. المواقع الإلكترونية الحكومية:

تعتبر المواقع الإلكترونية الحكومية من أهم الأدوات المستخدمة لتطبيق الديمقراطية الإلكترونية وتحقيق التواصل الحكومي -الشعبي والشعبي- الحكومي، إلا أنه لا يمكن لهذا التواصل أن يتم إلا بوجود فهم من قبل المسؤولين في الحكومة لهذا الفكر الجديد واستغلال قوة هذه المواقع في الوصول إلى المواطن، وكذلك تفاعل المواطنين مع هذه المواقع ووصول آرائهم إلى المسؤولين.

2.10. المنتديات:

وتشمل موقعا إلكترونيا يتيح لمستخدميه التعليق على موضوعات مختلفة مطروحة للنقاش وهي من الأدوات الشائعة الاستخدام في مجال المشاركة الإلكترونية، ويتم إدارة المنتديات الخاصة بالنقاش من قبل الحكومة أو جهات مهتمة بالموضوع ومستقلة عن السلطة التنفيذية) جهات دولية أو هيئات محلية غير ربحية (تسعى لرفع المستوى الديمقراطي في الدولة). وقد نجحت هذه المنتديات في جذب اهتمام المواطنين والمؤسسات من خلال استقطاب أشخاص من ذوي اهتمامات مشتركة حيث ظهرت المنتديات الفكرية والرياضية والدينية والطبية... كما أن هذه الخدمة تسمح بالوصول إلى محركات البحث بسرعة، حيث أن النصوص الواردة بالمنتديات أسرع للظهور على محركات البحث كما أن هذه المنتديات تسمح بتناقل المعلومات والأخبار بسرعة مما أدى إلى تزايد شعبية المنتديات خاصة لذا فئة الشباب المتواجد والمتفاعل بكثرة على الأنترنت.

3.10. استطلاعات الرأي:

تختلف هذه الأداة عن سابقتها بأنها أقل حوارا والتفاعل فيها غير متكرر من قبل الأشخاص أنفسهم ويمكن استخدام استمارات أو طرح خيارات، بحيث تتم الاستجابة لها باختيار خيارات محددة متاحة، ولقد زادت أهمية استطلاعات الرأي لتدني تكلفتها ولتوافر أدوات الإحصاء الفوري لها.

4.10. البريد الإلكتروني:

هي أداة ذات اتجاه واحد من المواطن الى الحكومة والعكس، ويتم استخدام هذه الوسيلة في الحالات التي تريد الحكومة توصيل المعلومات للمواطنين، أو في حال وجه المواطن طلبا للحكومة أو استفسارا حول قضية معينة. تتميز هذه الأداة بالشخصانية، حيث يمكن مخاطبة المواطن شخصا للتأكد من وصول الخدمة أو المعلومة إليه، في حين توفر الأدوات الأخرى المجال للتعميم بدون الاستناد إلى الهوية الشخصية، ومن التطبيقات المهمة لهذه الأداة التفاعل بين النواب أو السياسيين والمواطنين.

5.10. الرسائل النصية والصوتية والمرئية:

مع انتشار الهاتف المحمول أصبحت هذه الأداة من القنوات المهمة في الإعلان والتسويق، حيث يمكن الوصول إلى المواطن بشكل أسرع من البريد الإلكتروني، كما يمكن الوصول إليه في كل مكان وزمان.

11. خاتمة:

لقد أوضحنا وإن كان بطريقة أولية ومبدئية بعض الجوانب النظرية لمشكلة دمج الديمقراطية الإلكترونية والحكومة الإلكترونية بشكل أساسي. والسؤال الجوهرى لبحوث الحوكمة الإلكترونية الآن هو: إلى أي مدى تقوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة الإنترنت بتحويل القطاعات العامة إلى أشكال شبكات تشاركية وتفاعلية ولا مركزية تشمل المواطنين ومستخدمي الخدمة في تصميمهم وطريقة تشغيلهم، وكيف تغير هذه التطورات فهمنا للحكم والدولة؟ أصبح من السهل على الحكومات ربط شبكاتها الداخلية بالعالم الخارجي.

الإحالة والتمهيش:

¹ - Andrew, Chadwick. (2003). Bringing e-democracy back in: Why it matters for future research on e-governance. *Social Science Computer Review*, 21(4), P.445.

² - Dahlberg, Lincoln. (2001). The Internet and democratic discourse: Exploring the prospects of online deliberative forums extending the public sphere. *Information, Communication and Society*, 4(4), P.620

³ - Sharma.M.K.(n.d.).- E-Governance: A Gateway to Smart Governance. (s.l.): (s.e.). P.12

⁴ - Marianne Kneuer. (2016).- E-democracy: A new challenge for measuring democracy. *International Political science Review*, vol.37(5).P.671.

⁵ - هناك إجماع على أن محو الأمية الرقمية يشكل أيضاً شرطاً مهماً لاستخدام الإنترنت. ومع ذلك لا توجد قياسات ثابتة لهذا العامل. لذلك لا يعتبر هنا.

⁶ - ÅKE GRÖNLUND.(2003).- Emerging Electronic Infrastructures: Exploring Democratic Components. Retrieved from.

<https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/0894439302238971> (consulté le: 28/12/2022)

⁷ - Sharma.M.K.(n.d.). Op.cit.P.8

⁸ - Sharma.M.K.(n.d.). Ibid.P.6-7.

⁹ Birkinshaw, P. (2005). *Government and information: The law relating to access, disclosure and their regulation*. London: Butterworths.P.100

¹⁰ - Chadwick, A. (2006). *Internet politics: States, citizens, and new communication technologies*. Oxford, UK: Oxford University Press.P.80

¹¹ - Mueller, M. L. (2002). *Ruling the root: Internet governance and the taming of cyberspace*. Cambridge: MIT Press.P.30

- ¹² - - فهد، عاطف بطاينة. (2015). مقدمة في حوكمة الانترنت. - [د.م.]:هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة. ص.02
- ¹³ - Fischer, F. (2003). *Reframing public policy: Discursive politics and deliberative practices*. Oxford, UK: Oxford University Press P.90
- ¹⁴ -Marianne, Kneuer. (2016).- **E-democracy: A new challenge for measuring democracy**.Op.cit.P.667
- ¹⁵ - Kriangsak, Kittichaisaree.(2017).- Public International Law of cyberspace. Law, Governance and Technology series 32. (s.d.): (s.e.). P. 347-348.
- ¹⁶ - أقسام الحكومة الإلكترونية. 2009. تم استرجاعها من عند <http://www.egovconcepts.com/> تاريخ الاطلاع: 2022/12/13
- ¹⁷ - Sharma.M.K.(n.d.)- **E-Governance: A Gateway to Smart Governance**. Ibid.P.12.
- ¹⁸ - *Node package manager*
- ¹⁹ - قوقة، وداد.(2016).- دور الحكومات الإلكترونية في تفعيل الديمقراطية الإلكترونية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة 1، 27(04).ص. 106.
- قائمة المصادر والمراجع:
- 01- بطاينة، عاطف فهد. (2015). مقدمة في حوكمة الانترنت. - [د.م.]:هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة.
- 02- أقسام الحكومة الإلكترونية. (2009). <http://www.egovconcepts.com/> تاريخ الاطلاع: 2022/12/13
- 03- وداد، قوقة.(2016).- دور الحكومات الإلكترونية في تفعيل الديمقراطية الإلكترونية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة 1، 27(04).ص. 103-110.
- 04- -Sharma.M.K.(n.d.)- **E-Governance: A Gateway to Smart Governance**. (s.l.): (s.e.).P.01-34
- 05- Birkinshaw, P. (2005). *Government and information: The law relating to access, disclosure and their regulation*. London: Butterworths.
- 06- Chadwick, A. (2006). *Internet politics: States, citizens, and new communication technologies*. Oxford, UK: Oxford University Press.
- 07- Mueller, M. L. (2002). *Ruling the root: Internet governance and the taming of cyberspace*. Cambridge: MIT Press.
- 08- Fischer, F. (2003). *Reframing public policy: Discursive politics and deliberative practices*. Oxford, UK: Oxford University Press.

- 09- Kriangsak, Kittichaisaree.(2017).- Public International Law of cyberspace. Law, Governance and Technology series 32. (s.d.): (s.e.).
- 10- Chadwick, Andrew. (2003). Bringing e-democracy back in: Why it matters for future research on e-governance. *Social Science Computer Review, University of London*. 21(4).P.443-455.
- 11- Lincoln Dahlberg. (2001). The Internet and democratic discourse: Exploring the prospects of online deliberative forums extending the public sphere. *Information, Communication and Society*,4(4),P.615-633.
- 12- Kneuer, Marianne. (2016).- E-democracy: A new challenge for measuring democracy. *International Political science Review*, vol.37(5).P.666-678.
- 13- Kriangsak, Kittichaisaree.(2017).- Public International Law of cyberspace. Law, Governance and Technology series 32. (s.d.): (s.e.). P. 407.